دور المراجعة الداخلية في تفعيل حكومة المصارف
دراسة تطبيقية عن بعض مصارف الجمهورية الجبل الغربي

عادل عبدالسلام المجاهد المجاهد
المعهد العالي للعلوم والتقنية مزدة
adelmojahed@gmail.com

عمران عبدالله أبوالقاسم نحيب
المعهد العالي للعلوم والتقنية مزدة
amran8294@gmail.com

ملخص البحث:
تهدف هذه الدراسة إلى بيان دور المراجعة الداخلية في تفعيل حوكمة المصارف، من خلال دراسة تطبيقية على بعض مصارف الجمهورية في منطقة الجبل الغربي. وتنبع أهمية الدراسة من الدور الحيوي الذي تؤديه المراجعة الداخلية في تعزيز مبادئ الحوكمة المصرفية، بما يسهم في تحسين جودة الأداء، والحد من المخاطر، وتعزيز الشفافية والمساءلة. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، واستخدمت الاستبانة كأداة رئيسية لجمع البيانات، حيث تم توزيع (36) استبانة على عينة من المراجعين الداخليين، واستُرد منها (32) استبانة صالحة للتحليل بنسبة استجابة بلغت (88%).

أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة قوية بين استقلالية المراجعة الداخلية وتفعيل مبادئ حوكمة المصارف، كما بينت أن اعتماد المصارف على مراجعين مؤهلين علميًا، ومنحهم الحرية والاستقلالية في أداء مهامهم، يسهم بشكل مباشر في تعزيز تطبيق الحوكمة. في المقابل، كشفت النتائج عن وجود قصور في برامج التدريب والتطوير المهني للمراجعين الداخليين، إضافة إلى ضعف مشاركتهم في رسم السياسات والاستراتيجيات المصرفية.

وأوصت الدراسة بضرورة تطوير معايير المراجعة الداخلية، وزيادة الاهتمام بتأهيل وتدريب المراجعين الداخليين، ونشر ثقافة الحوكمة المصرفية بين العاملين، لما لذلك من أثر إيجابي في تحسين الأداء المصرفي وتعزيز الثقة لدى أصحاب المصالح

تاريخ الاستلام: 2025/05/15م
القبول: 2025/05/22م
تاريخ النشر: 2025/06/02م

الكلمات المفتاحية : الحوكمة , المراجعة الداخلية , المصارف ,

المقدمة:

تزايد الاهتمام بمفهوم الحوكمة في العديد من الدول سواء كانت متقدمة أو نامية خلال العقود الأخيرة، ولا سيما بعد الأزمات المالية والمشاكل الاقتصادية التي عانت منها العديد من دول العالم، الأمر الذي أبرز الحاجة إلى تبني نظم رقابية فعّالة تضمن سلامة الأداء المالي والإداري للمؤسسات (1). وقد أصبحت الحوكمة تُمارس بنسب ومستويات مختلفة بين الدول، باعتبارها إطارًا متكاملًا يهدف إلى ضمان دقة وموثوقية التقارير المالية، وتقليل التعرض للمخاطر، ومكافحة الفساد المالي والإداري، إضافة إلى تعزيز الثقة بين المؤسسات وأصحاب المصالح.(2)

وتُعد المصارف من أكثر القطاعات حاجة إلى تطبيق مبادئ الحوكمة، نظرًا لما تلعبه من دور محوري في تحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي، وحساسية طبيعة أعمالها القائمة على إدارة أموال المودعين والمستثمرين. وقد بيّنت العديد من الدراسات أن ضعف الحوكمة في المؤسسات المصرفية كان من الأسباب الرئيسة التي أدت إلى حدوث أزمات مالية وانهيارات مصرفية، مما دفع الجهات الرقابية والمنظمات الدولية إلى التأكيد على ضرورة الالتزام بمبادئ الحوكمة الرشيدة، خاصة فيما يتعلق بالشفافية والإفصاح والمسؤولية وإدارة المخاطر.(3)

وتسهم عدة وظائف داخل المصارف في تفعيل الحوكمة بشكل فعّال، وتأتي المراجعة الداخلية في مقدمة هذه الوظائف لما لها من ارتباط وثيق بالقوائم المالية والعمليات التشغيلية. إذ تعمل المراجعة الداخلية على تقييم كفاءة وفعالية نظم الرقابة الداخلية، والتحقق من الالتزام بالقوانين واللوائح والتعليمات، وضمان سلامة الإجراءات المتبعة، الأمر الذي يعزز مستوى الشفافية والإفصاح ويزيد من ثقة أصحاب المصالح في المعلومات المالية والتقارير الصادرة عن المصارف.(4)

وتُعد المراجعة الداخلية النواة الأساسية لنظام الرقابة الداخلية، حيث تقوم بفحص ومراجعة المستندات والعمليات المالية من قبل مراجعين داخليين يتمتعون بالكفاءة والاستقلالية. ومع تطور بيئة الأعمال وتعقد العمليات المصرفية، ازدادت أهمية المراجعة الداخلية، ولم يعد دورها مقتصرًا على اكتشاف الأخطاء، بل امتد ليشمل التنبؤ بالمخاطر، وتقييم نظم إدارة المخاطر، والتحقق من فاعلية الإجراءات الرقابية، بما يتماشى مع أساليب ومبادئ الحوكمة الحديثة، ويسهم في تحقيق أهداف المصارف واستدامة أدائها .

مشكلة الدراسة

على الرغم من تزايد الاهتمام بتطبيق مبادئ حوكمة المصارف لما لها من دور أساسي في تعزيز الشفافية، وتحسين الأداء المالي والإداري، والحد من المخاطر والأزمات المصرفية، إلا أن العديد من المصارف لا تزال تعاني من ضعف في التطبيق الفعلي لهذه المبادئ. ويُعزى ذلك في جانب منه إلى القصور في تفعيل دور المراجعة

الداخلية، سواء من حيث مستوى الاستقلالية الممنوحة لها، أو كفاءة المراجعين الداخليين، أو مدى إشراكهم في تقييم نظم الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر ورسم السياسات والاستراتيجيات المصرفية.

وتتمثل مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيس الآتي:

إلى أي مدى تسهم المراجعة الداخلية في تفعيل حوكمة المصارف في بعض مصارف الجمهورية بمنطقة الجبل الغربي؟

وينبثق عن هذا التساؤل عدد من التساؤلات الفرعية، من أهمها:

ما مدى تأثير استقلالية إدارة المراجعة الداخلية على تطبيق مبادئ حوكمة المصارف؟

هل تسهم كفاءة وتأهيل المراجعين الداخليين في تعزيز الشفافية والإفصاح داخل المصارف؟

ما مدى التزام المصارف محل الدراسة بتطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية؟

هل توجد معوقات تحد من فاعلية دور المراجعة الداخلية في دعم حوكمة المصارف؟

الدراسات السابقة

1- دور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر بالمصارف التجارية الليبية

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم مدى مساهمة المراجعة الداخلية في تحديد وتقييم المخاطر المالية والإدارية داخل المصارف التجارية الليبية. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي من خلال توزيع استبانات على عيّنة من موظفي قسم المراجعة الداخلية في المصارف، وقد أظهرت النتائج أن دور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر لا يزال غير مؤثر بشكل كافٍ بسبب ضعف استقلاليتها وقلة الموارد المتاحة لها، مما يحد من فعاليتها في الكشف المبكر عن المخاطر والاستجابة لها. واستفادت الدراسة من التأكيد على أهمية تعزيز دور المراجعة الداخلية كأداة رئيسية للحوكمة في المصارف الليبية، وهو ما يسهم في تقليل حالات التعرض للمخاطر المستقبلي.(5)

2- دور المراجعة الداخلية في تحقيق جودة القوائم المالية بالمصارف التجارية الليبية

ركزت هذه الدراسة على العلاقة بين وظيفة المراجعة الداخلية وجودة القوائم المالية في المصارف الليبية، باعتبار أن جودة المعلومات المالية تُعد مؤشراً أساسياً على فعالية نظم الحوكمة. استخدمت الدراسة منهجًا وصفيًا وتحليلًا إحصائيًا للاستجابات الواردة من عيّنة من المراجعين الداخليين، وكشفت النتائج عن وجود تأثير إيجابي للمراجعة الداخلية على جودة التقارير والقوائم المالية، خاصة عند توفر الكفاءات المهنية والاستقلالية، لكن الدراسة أشارت أيضًا إلى وجود ضعف في تطبيق بعض المعايير المهنية، مما يستدعي تعزيز التدريب والتطوير المستمر للمراجعين الداخليين.(6)

3- تقييم فاعلية إجراءات الرقابة الداخلية في المصارف الليبية

هدفت هذه الدراسة إلى قياس مدى توافق إجراءات الرقابة الداخلية في المصارف الليبية مع المعايير الدولية، ومدى تأثيرها على تقوية نظم الحوكمة المصرفية. تم تحليل بيانات مستمدة من تقارير داخلية ومقابلات مع مسؤولي الرقابة والمراجعة، وأكدت النتائج أن هناك فجوة واضحة بين الممارسات الحالية والمعايير المتعارف عليها دوليًا، خاصة في جوانب تقييم المخاطر ومتابعة التنفيذ. وأوصت الدراسة بضرورة تحديث نظم الرقابة وتبني أطر معيارية متقدمة، وهو ما يدعم بحثك في تسليط الضوء على مشكلات تطبيق الحوكمة في المؤسسات المصرفية الليبية .(7)

4 - المراجعة الداخلية ودورها في إدارة المخاطر بصندوق مصرف الصحارى الليبي

تناولت هذه الدراسة حالة مصرف الصحارى، وركزت على دور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر وفحص العمليات المصرفية. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي من خلال تحليل بيانات ميدانية، وأكدت أن هناك عوائق متعددة تحد من أداء المراجعة الداخلية، من بينها نقص التدريب المتخصص، وعدم كفاية الدعم المؤسسي، وضعف التقنيات المستخدمة في التدقيق. وقد أثرت هذه العوائق سلبًا على قدرة المراجعة الداخلية في التنبؤ بالمخاطر وضمان تطبيق معايير الحوكمة بكفاءة، مما يجعل نتائج الدراسة ذات علاقة وثيقة بمحور بحثك.(8)

5- أثر تطبيق معايير COSO للرقابة الداخلية على جودة الإفصاح في القوائم المالية للمصارف الليبية

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل تأثير تطبيق إطار COSO للرقابة الداخلية في المصارف الليبية على مستوى الإفصاح في القوائم المالية، إذ يُعد COSO من النماذج المعتمدة عالميًا لتعزيز الحوكمة. استخدم الباحثان المنهج الوصفي والتحليل الوثائقي للبيانات، وأظهرت النتائج أن المصارف التي تُطبق عناصر COSO بشكل أكبر تمتلك مستوى أعلى من جودة الإفصاح والشفافية في التقارير المالية، مقارنةً بتلك التي لم تطبقه. كما أشارت الدراسة إلى أن تفعيل إطار COSO يعزز دور المراجعة الداخلية، وهو ما يمثل دعماً قويًا لأهمية وظيفتها في بحثك.(9)

الأهداف

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على دور المراجعة الداخلية في تفعيل حوكمة المصارف في بعض مصارف الجمهورية بمنطقة الجبل الغربي، وذلك من خلال تحقيق الأهداف الآتية:

- بيان أثر المراجعة الداخلية في تفعيل مبادئ حوكمة المصارف.
- التعرف على مدى استقلالية إدارة المراجعة الداخلية ودورها في تعزيز تطبيق الحوكمة المصرفية.
- قياس مدى كفاءة وتأهيل المراجعين الداخليين وأثر ذلك في تحسين الشفافية وجودة التقارير المالية.
- الكشف عن واقع تطبيق مبادئ حوكمة المصارف في المصارف محل الدراسة.
- تحديد أبرز المعوقات التي تحد من فاعلية دور المراجعة الداخلية في دعم حوكمة المصارف.
- تقديم مجموعة من التوصيات التي تسهم في تطوير وظيفة المراجعة الداخلية وتعزيز تطبيق الحوكمة المصرفية.

أهمية الدراسة

تنبع أهمية هذه الدراسة من الأهمية المتزايدة لتطبيق مبادئ حوكمة المصارف في ظل التطورات الاقتصادية والمالية والتحديات التي تواجه القطاع المصرفي، وما يترتب على ذلك من ضرورة تعزيز نظم الرقابة والشفافية والحد من المخاطر. وتبرز أهمية الدراسة في تسليط الضوء على الدور المحوري الذي تؤديه المراجعة الداخلية في دعم وتفعيل حوكمة المصارف، من خلال تقييم كفاءة نظم الرقابة الداخلية، وتعزيز الإفصاح، وتحسين جودة التقارير المالية. كما تكتسب الدراسة أهميتها من كونها تسهم في تشخيص واقع المراجعة الداخلية في المصارف الليبية، والكشف عن أوجه القصور والمعوقات التي تحد من فاعليتها، بما يساعد إدارات المصارف والجهات الرقابية على اتخاذ قرارات تصحيحية مناسبة ، ويمكن أن تمثل مرجعًا للباحثين والمهتمين بمجالي المراجعة الداخلية والحوكمة المصرفية.

منهجية الدراسة

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لملاءمته لطبيعة موضوع البحث وأهدافه، حيث تم استخدامه لوصف وتحليل دور المراجعة الداخلية في تفعيل حوكمة المصارف في بعض مصارف الجمهورية بمنطقة الجبل الغربي. وقد تم جمع البيانات من مصدرين رئيسيين؛ تمثل المصدر الأول في البيانات الثانوية من خلال الكتب والدراسات السابقة والبحوث العلمية ذات الصلة بموضوع المراجعة الداخلية والحوكمة المصرفية، بينما تمثل المصدر الثاني في البيانات الأولية التي تم جمعها باستخدام الاستبانة كأداة رئيسية للدراسة الميدانية.

وتكون مجتمع الدراسة من المراجعين الداخليين العاملين في بعض المصارف محل الدراسة بمنطقة الجبل الغربي، حيث تم اختيار عينة قصدية منهم نظرًا لطبيعة عملهم وارتباطهم المباشر بموضوع البحث، وبلغ حجم العينة (36) مفردة، استُرد منها (32) استبانة صالحة للتحليل بنسبة استجابة بلغت (88%). وقد تم تصميم الاستبانة وفق مقياس ليكرت الخماسي لقياس اتجاهات أفراد العينة نحو فقراتها.

ولتحليل البيانات، تم استخدام الأساليب الإحصائية الوصفية المناسبة، مثل المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، ومعامل الاختلاف، وذلك بهدف تفسير النتائج واستخلاص الاستنتاجات التي تسهم في تحقيق أهداف الدراسة والوصول إلى التوصيات المناسبة.

حدود الدراسة

تحددت حدود هذه الدراسة في الآتي:

1. الحدود الموضوعية :اقتصرت الدراسة على بيان دور المراجعة الداخلية في تفعيل حوكمة المصارف، دون التطرق إلى وظائف رقابية أخرى.
2. الحدود المكانية :تم تطبيق الدراسة على بعض المصارف العاملة في منطقة الجبل الغربي بالجمهورية.
3. الحدود البشرية :اقتصرت عينة الدراسة على المراجعين الداخليين العاملين في المصارف محل الدراسة.
4. الحدود الزمنية :تم جمع بيانات الدراسة وتحليلها خلال الفترة الزمنية التي أُجريت فيها الدراسة الميدانية.
5. الحدود المنهجية :اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، واستخدمت الاستبانة كأداة رئيسية لجمع البيانات.

المرجعة الداخلية

تعريف المراجعة الداخلية: للمراجعة الداخلية عدة تعريفات منها:

* هي نشاط مستقل وموضوعي يعطي ضمان عن درجة تحكم المؤسسة في عملياتها،

كما تقدم توصيات و نصائح للإدارة العليا، وتعمل على خلق قيمة مضافة ، ومساعده المؤسسة في الوصول إلى اهدافها من خلال تقييم منهجي وتقديم مقترحات للحد من المخاطر وتعزيز الحوكمة (10).

* هي حلقة من حلقات الرقابة الداخلية و اداة في الادارة تعمل على مد الادارة بالمعلومات المستمرة حول العمليات المحاسبية والمالية والعمليات التشغيلية الاخرى (11)

*هي وظيفة تقويم مستقلة داخل الجهة لغرض التدقيق عن طريق مخصص وتقويم

أنشطتها المختلفة (12)

* هي الفحص الدوري للوسائل الموضوعة تحت تصرف الادارة قصد مراقبة المؤسسة ، وتقوم بهذا النشاط مصلحة تابعة لها ، ومستقلة عن باقي المصالح (13)

أهداف المراجعة الداخلية

للمراجعة الداخلية عدة أهداف أهمها : (14)

* التأكد من تنفيد الخطط والاهداف والسياسات المتبعة من قبل الادارة واعطاء الرأي تجاهها ، و اكتشاف المشاكل و العثرات وتحليلها وتقديم الحلول لها من خلال تقديم التقارير الدورية للمسؤولين .

* التأكد من المعلومات التي تصل إلى الادارة بأنها صحيحة وكافية ، وأنها من مستندات سليمة ، مما يساهم في منع الغش واكتشاف الاخطاء.

* التأكد من حماية الاصول من تلف و السرقة .

* تقديم المشورة في الاعتماد على المعلومات الاحصائية وهل يمكن أن تساعد في اتخاذ القرارات.

* تقييم عمل الافراد ومدى تحملهم للمسؤولية .

* التأكد من الطريقة التي يتم بها التصرف في المصروفات وكيفية تحصيل الايرادات .

أهمية المراجعة الداخلية

تستمد المراجعة الداخلية أهميتها في كونها السد المنيع التي تستند عليه الادارة في رفع جودة العمل وتقييم الاداء والمحافظة على الاصول والممتلكات من خلال تقديم الوظائف التالية : (15)

* وظيفة وقائية : فهي من تقوم بحماية الاصول والممتلكات وكذلك حماية السياسات الادارية المتبعة من انحرافها عن الخطط الموضوعة .

* وظيفة تقويمية : حيث تقوم بتقييم الانظمة الرقابية المتبعة في المؤسسة وتقويمها.

* وظيفة استشارية : حيث تقترح الاصلاحات اللازمة على الانظمة الموضوعة داخل المؤسسة ، وتضمن لأصحاب القرار صحة ودقة المعلومات المطلوبة.

* وظيفة علاجية : وتتمثل في تصحيح الاخطاء المكتشفة وتقديم توصيات لإصلاح القصور في مختلف أنظمة المؤسسة

حكومة المصارف

مفهوم حوكمة المصارف

هناك العديد من المفاهيم والتعريفات التي وضعها الباحثون لتعريف الحوكمة ، فمنهم من عرفها بأنها نظام متكامل للرقابة يتضمن مجموعة من الاجراءات القانونية والادارية والمحاسبية وغيرها ، والذي يسعى إلى اتساع نظام المساءلة وتحقيق المساواة والمحافظة على حقوق اصحاب المصالح في الوحدة الاقتصادية ، وتحسين أدائها ، وتعظيم القيمة السوقية لاسهم مستخدمها : (16)

وكذلك هناك من عرفها (النظام الذي من خلاله يتم توجيه أعمال المنظمة ومراقبتها على اعلى مستوى من أجل تحقيق أهدافها والوفاء بالمعايير اللازمة للمسؤولية والنزاهة والشفافية و قد عرفتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية) حوكمة المصارف هي نظام يتم بواسطته توجيه متطلبات الاعمال والرقابة عليها ، حيث تقوم بتحديد توزيع الحقول والمسؤوليات بين مختلف المشاركين في المصارف مثل مجلس الادارة والمساهمين

واصحاب المصالح الاخرين ، كما انها توفر الكيفية التي يضع من خلالها المصرف رسم أهدافه وكيفية الوصول إليها (17) .

مبادئ حوكمة المصارف

تم تحديد خمسة مبادئ بحسب منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية عام 1999م ، وعدلت عام 2004 لتصحيح سته مبادئ وهي : (18)

* ضمان وجود أساس لاطار فعال للحوكمة بما يضمن توزيع المسؤولية بين جميع السلطات التنفيذية والاشرافية ، كما يضمن شفافية العمل المصرفي متوافقاً مع حكم القانون مما يساهم في خدمة الصالح العام .

* حماية حقوق المساهمين ، يعد ضمان حق طرف تسجيل الملكية وكذلك نقل ملكية الاسهم والحق في عزل واختيار اعضاء مجاس الادارة ، وحق التصويت والمشاركة في اجتماع الجمعية العمومية للمؤسسة ، والحق في التحصل على البيانات والمعلومات التي يحتاجها المساهمين في الوقت الذي يطلبونها .

من أهم الحقوق التي يجب أن يتحصل عليها المساهمين .

* المعاملة المتكافئة لجميع المساهمين ، ويكون ذلك عن طريق المعاملة المتساوية لجميع الاسهم من نفس الفئة ، وكذلك حماية حقوق الاقلية من المساهمين من استغلال اصحاب الاسهم الاكثر

* دور اصحاب المصالح : يجب الاعتماد على القانون في تحديد ادوار اصحاب المصالح كحصولهم على المعلومات متى ارادوها ، وتعويضهم عندما يتعرضون لانتهاك الحقوق .

*الافصاح والشفافية : كالافصاح عن الاشياء الجوهرية مثل المركز المالي ، وتطور الاداء ، وبيانات حقوق الملكية ومعرفة الاهداف المالية والخطط التي تسعى لتحقيقها والتقارير الدورية التي توضح الخلل في بدايته أن وجد .

* مسؤوليات مجلس الادارة : والتي تتجسد في وضع الاهداف والاستراتيجيات والرؤى التي يسعى لها المصرف ، واساليب اعداد الموازنات التقديرية ، والاشراف والرقابة عن الاداء والتغيير متى تمت الحاجة له ، ووجود ادارة جيدة للمخاطر والمراجعة .

الدراسة الميدانية :

عينة الدراسة تتمثل عينة الدراسة في مجموعة من المراجعين ببعض مصارف الجمهورية بالجبل الغربي ، حيث تم توزيع عدد (36) استبانة ، والجدول رقم (1) يوضح حجم عينة الدراسة وورقات الاستبيان الموزعة .

مبادئ حوكمة المصارف

تم تحديد خمسة مبادئ بحسب منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية عام 1999م ، وعدلت عام 2004 لتصحيح سته مبادئ وهي : 10

* ضمان وجود أساس لاطار فعال للحوكمة بما يضمن توزيع المسؤولية بين جميع السلطات التنفيذية والاشرافية ، كما يضمن شفافية العمل المصرفي متوافقاً مع حكم القانون مما يساهم في خدمة الصالح العام .

* حماية حقوق المساهمين ، يعد ضمان حق طرف تسجيل الملكية وكذلك نقل ملكية الاسهم والحق في عزل واختيار اعضاء مجاس الادارة ، وحق التصويت والمشاركة في اجتماع الجمعية العمومية للمؤسسة ، والحق في التحصل على البيانات والمعلومات التي يحتاجها المساهمين في الوقت الذي يطلبونها .

من أهم الحقوق التي يجب أن يتحصل عليها المساهمين .

* المعاملة المتكافئة لجميع المساهمين ، ويكون ذلك عن طريق المعاملة المتساوية لجميع الاسهم من نفس الفئة ، وكذلك حماية حقوق الاقلية من المساهمين من استغلال اصحاب الاسهم الاكثر

* دور اصحاب المصالح : يجب الاعتماد على القانون في تحديد ادوار اصحاب المصالح كحصولهم على المعلومات متى ارادوها ، وتعويضهم عندما يتعرضون لانتهاك الحقوق .

*الافصاح والشفافية : كالافصاح عن الاشياء الجوهرية مثل المركز المالي ، وتطور الاداء ، وبيانات حقوق الملكية ومعرفة الاهداف المالية والخطط التي تسعى لتحقيقها والتقارير الدورية التي توضح الخلل في بدايته أن وجد .

* مسؤوليات مجلس الادارة : والتي تتجسد في وضع الاهداف والاستراتيجيات والرؤى التي يسعى لها المصرف ، واساليب اعداد الموازنات التقديرية ، والاشراف والرقابة عن الاداء والتغيير متى تمت الحاجة له ، ووجود ادارة جيدة للمخاطر والمراجعة .

الدراسة الميدانية :

عينة الدراسة تتمثل عينة الدراسة في مجموعة من المراجعين ببعض مصارف الجمهورية بالجبل الغربي ، حيث تم توزيع عدد (36) استبانة ، والجدول رقم (1) يوضح حجم عينة الدراسة وورقات الاستبيان الموزعة .

جدول (1) عينة الدراسة وورقات الاستبانة الموزعة .

عينة الدراسة	الاستمارات الموزعة	الاستمارات المستردة	الاستمارات الصالحة للتحليل	
			العدد	النسبة
36	36	32	32	%88

يتضح من الجدول رقم (1) أن نسبة الاستجابة كانت (88%) من عدد الاستمارات الموزعة وهي نسبة مرتفعة حيث تم استخدام الاستبيان كأداة رئيسية لجمع المعلومات والبيانات في هذه الدراسة ، وكانت اجابات عينة الدراسة على فقرات الاستبيان كما هو موضح في الجدول رقم 2 على النحو التالي:

جدول رقم (2) اجابات عينة الدراسة على فقرات الاستبيان

ت	الفقرة	مو افق جدا	مو افق	محايد	غير مو افق	غيرمو افق جدا
1	تعتمد ادارة المصرف في اختيار المراجعين على المتحصلين على الشهادات العليا مما يساهم في حماية مبادئ الحوكمة	20	10	2	0	0
2	للمراجع الحرية في القيام بعمله بحيادية	15	16	1	0	0
3	لا تشجع ادارة المصرف المراجع الداخلي للقيام بعمله على اكمل وجه	5	26	1	0	0
4	لا يقوم المراجع الداخلي بأي اعمال اخرى داخل المصرف	8	24	0	0	0
5	لا يقوم المراجع الداخلي بتقديم تقارير دورية لادارة المصرف مما يساعد في اتخاذ القرارات المناسبة	4	17	5	6	0
6	يقوم المراجع الداخلي بعمله داخل المصرف دون انحياز او تفضيل مصالحه الشخصية	10	20	2	0	0
7	هناك تقصير من الادارة المصرف في منح الدورات التدريبية للمراجع	9	7	14	2	0

	الداخلي لتنمية مهاراته					
8	يطبق المصرف مبادئ حوكمة المصارف وتعتبر منهاج عمل له	5	15	7	5	0
9	هناك سلم واضح للمرتبات وفق التشريعات القانونية	25	7	0	0	0
10	هناك قصور في دور المراجع الداخلي في رسم سياسات واستراتيجات المصرف	16	10	6	0	0
11	لا توجد خطط واضحة من الادارة لتحسين عمل المراجع الداخلي	9	22	1	0	0

وتم استخدام مقياس الخماسي للإجابة على فقرات هذا الاستبيان وتختصر الاجابات وفق المقياس في غير موافق جدا ، غير موافق ، محايد ، موافق ، موافق جدا ، وتم تحديد الاجابات وفق الجدول (3) كالاتي :

جدول رقم (3) اوزان الاستجابات حسب مقياس الحماس

الوزن	الرأي
5	مو افق جدا
4	مو افق
3	محايد
2	غير مو افق
1	غير مو افق جدا

وتم تحديد اتجاهات افراد العينة وفق مقياس الخماسي وفق الجدول (2) حيث أن طول الفترة المستخدمة هي (5/4) أي حوالي (0.80) وقد احتسب طول الفترة على اساس أن اوزان الاستجابات الخمسة (1 – 2 – 3 – 4 – 5) قد حصرت فيما بينها اربع مسافات والجدول رقم (4) يبين ذلك

جدول (4) تحديد الاتجاهات وفق مقياس ليكرت الخماسي حسب المتوسط المرجح

ت	المتوسط المرجح	مستوى التطبيق %
1	من 1 إلى 1.79	غير موافق جداً (20% – 35.99%)
2	من 1.80 إلى 2.59	غير موافق (36% – 51.99%)
3	من 2.60 إلى 3.39	محايد (52% – 67.99%)
4	من 3.40 إلى 4.19	موافق (68% – 83.99%)
5	من 4.20 إلى 5	موافق جداً (84% – 100%)

جدول (5) يوضح قيمة كل من المتوسط الحسابي والانحراف المعياري ومعامل الاختلاف لقفرات الاستبيان حسب اجابات عينة الدراسة

ت	الفقرة	المتوسط الحسابي المرجح	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف %
1	تعتمد ادارة المصرف في اختبار المراجعين على المتحصلين على الشهادات العليا مما يساهم في ممارسة مبادئ الحوكمة	4.56	0.63	%13.82
2	للمراجع الحرية في القيام بعمله بحيادية	44.4	0.54	%12.16
3	لاتشجع ادارة المصرف المراجع الداخلي للقيام بعمله على اكمل وجه	4.13	0.36	%8.72

4	لايقوم المراجع الداخلي بأي اعمال اخرى داخل المصرف	3.60	0.43	%10.12
5	لايقوم المراجع الداخلي بتقديم تقارير دورية لادارة المصرف مما يساعد في اتخاد القرارات المناسبة	4.25	0.91	%25.28
6	يقوم المراجع الداخلي بعمله داخل المصرف دون انحياز أو تفضيل مصالحه الشخصية	4.03	0.56	%13.18
7	هناك تقصير من ادارة المصرف في منح الدورات التدريبية للمراجع الداخلي لتنمية مهاراته	4.03	0.82	%20.35
8	يطبق المصرف مبادئ حوكمة المصارف وتغيير منهاج عمل له	3.63	0.82	%22.60
9	هناك سلم واضح للمرتبات وفق التشريعات القانونية	4.78	0.43	%09.00
10	هناك قصور في دور المراجع الداخلي في رسم سياسات واستراتيجيات المصرف	4.22	1.11	%26.30
11	لاتوجد خطط واضحة من الادارة لتحسين عمل المراجع الداخلي	4.25	0.50	%11.76
		4.17	0.64	%15.35

من خلال الجدول رقم (5) تبين أن قيمة المتوسط الحسابي المرجح العام لفقرات الاستبيان لمفردات عينة الدراسة بلغ (4.17 درجة من 5 درجات) وبانحراف معياري قدره (0.64) وبدل فقرات الاستبيان نتيجة لفئة (موافق) كما أن معامل الاختلاف لا يشكل الا (15.35%) مما يشير إلى أن هناك تجانساً واتقان بنسبة (84.65%) يبين اجابات افراد العينة .

وبناء على اراء عينة الدراسة في تقييم الفقرات تبين أن أعلى متوسط حسابي كان (4.78) للفقرة التاسعة ، وأقل متوسط حسابي هو (3.60) للفقرة الرابعة حيث تمثل قيمة المتوسط الحسابي درجة تمركز اجابات عينة الدراسة على كل فقرة ، فكلما زادت قيمة المتوسط الحسابي دل ذلك على اتفاق عينة الدراسة على الفقرة .

ومن خلال الجدول السابق فإنه يمكن ترتيب فقرات الاستبيان تنازلياً من الاهم إلى الاقل اهمية .

جدول رقم (6) ترتيب فقرات الاستبيان من الاهم إلى الاقل اهمية

ت	الفقرة
1	هناك سلم واضح للمرتبات وفق التشريعات القانونية
2	تعتمد ادارة المصرف في اختيار المراجعين على المتحصلين على الشهادات العليا مما يساهم في ممارسة مبادئ الحوكمة
3	للمراجع الحرية في القيام بعمله بحيادية
4	لا يقوم المراجع الداخلي بتقديم تقارير دورية لادارة المصرف مما يساعد في اتخاذ القرارات المناسبة
5	لا توجد خطط واضحة من الادارة لتحسين عمل المراجع الداخلي
6	هناك قصور في دور المراجع الداخلي في رسم سياسات واستراتيجيات المصرف
7	لا تشجع ادارة المصرف المراجع الداخلي للقيام بعمله على أكمل وجه
8	يقوم المراجع الداخلي بعمله داخل المصرف دون انحياز أو تفضيل مصالحه الشخصية
9	هناك تقصير من ادارة المصرف في منح الدورات التدريبية للمراجع الداخلي لتنمية مهاراته
10	يطبق المصرف مبادئ حوكمة المصارف وتعتبر منهاج عمل له
11	لا يقوم المراجع الداخلي بأي اعمال اخرى داخل المصرف

النتائج :-

1. تعتبر المراجعة الداخلية من أهم الركائز الاساسية في عمل المصارف التجارية

2. عدم وجود معرفة و المام كاف من قبل بعض الموظفين حول مبادئ وقواعد الحوكمة الرشيدة وطرق تطبيقها في المصارف.
3. تطبيق الحوكمة داخل المصارف يزيد من ثقة المتعاملين معها ويقلل من حدوث الازمات فيها.
4. هناك علاقة كبيرة بين استقلالية المراجع الداخلي وتفعيل مبادئ الحوكمة.

التوصيات

5. متابعة تطوير معايير المراجعة الداخلية مما يسهم بشكل مباشر في تحسين تطبيق الحوكمة المصرفية
6. العمل على زيادة الاهتمام بوظيفة المراجعة الداخلية لما لها من أثر ايجابي في دعم الحوكمة والرقابة على مختلف جوانب الاداء المصرفي .
7. اجراء ودورات تدريبية متمرة ووضع البرامج اللازمة لتطوير القدرات المهنية للمراجعين الداخليين .

نشر الوعي المصرفي لأهمية تطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية لجميع العاملين بالمصرف

الراجع

-1 مصطفى إسماعيل، **دور المراجعة الداخلية في تفعيل حوكمة الشركات**، مذكرة ماجستير، جامعة الأردن، 2018.
-2 خالد راغب الخطيب، **مفاهيم حديثة في الرقابة المالية في القطاعين العام والخاص**، مكتبة المجتمع العربي، عمّان، 2010.
-3 علي عبد الوهاب، شحاتة شحاتة، **مراجعة الحسابات وحوكمة الشركات في بيئة الأعمال العربية والدولية المعاصرة**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007.
-4 طارق عبد العال حماد، **إدارة المخاطر: أفراد – إدارات – شركات – بنوك**، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2012.
-5 أمهلل، ع. م .(2020) .**تقييم فاعلية إجراءات المراجعة الداخلية في المصارف التجارية الليبية في ضوء المعايير الدولية** .*مجلة الدراسات الإنسانية والاجتماعية*، جامعة درنة، ليبيا.
-6 السريتي، م. م .(2021) .**أثر تطبيق إطار الرقابة الداخلية وفق معايير COSO على جودة الإفصاح في القوائم المالية للمصارف التجارية الليبية** .*مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال*، جامعة مصراتة، ليبيا.

7- علي، م. أ.، &سالم، ع. ف .(2019) .**دور المراجعة الداخلية في تحقيق جودة القوائم المالية بالمصارف التجارية الليبية** .*مجلة البحوث المحاسبية*، ليبيا.

8- الطيفوري، ت. أ .(2018) .**تقييم فاعلية نظم الرقابة الداخلية في المصارف التجارية الليبية في ظل مقررات بازل**)رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة بنغازي، ليبيا.

9- عبدالسلام، ف. م .(2017) .**دور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر بالمصارف التجارية الليبية** . *مجلة العلوم الاقتصادية*، ليبيا.

10- مصطفى اسماعيل ، دور المراجعة الداخلية في تفعيل حوكمة الشركات ، مذكرة بحث ضمن متطلبات قبل ماستر اكاديمي ، شعبة المالية والمحاسبة ، جامعة الاردن (2017 ، 2018 ، ص 21 .

11- 2- عدالة اسامة ، دور المراجعة الداخلية في دعم وتفعيل القرار ، رسالة ماجستير ، جامعة مستغانم (2014، 2015 ، ص 62 .)

12- 3- عمار بن عبد الله العمار ، الاطار العام لعمل وحدات المراجعة الداخلية في الاجهزة الحكومية بالمملكة العربية السعودية ، مكتبة الملكة فهد (2014 ، ص 15 .)

13- 4- فضيل اميرة ، دور المراجعة الداخلية في تحسين الاداء المالي ، رسالة ماجستير ، جامعة مستغانم (2016،2017 ، ص 21)

14- 5- محمد سيد سرايا ، أصول وقواعد المراجعة والتدقيق الشامل ، دار المكتب الجامعي الحديث ، مصر 2007 ، ص26

15- 6- خالد راغب الخطيب ، مفاهيم حديثة غي الرقابة المالية في القطاع العام والخاص ، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع ، عمان الاردن ، 2010 ، ص 133 .

16- 7- خليل محمد أحمد ابراهيم ، دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وانعكاساتها على سوق الاوراق المالية ، دراسة نظرية تطبيقية ، 2005

17- 8- حماد ، طارق عبد العال ،(ادارة المخاطر افراد – ادارات – شركات – بنوك) الدار الجامعية للنشر والتوزيع ، الاسكندرية ، 2012

18- 9- علي عبد الوهاب ، شحاته شحاته ، مراجعة الحسابات وحوكمة الشركات في بيئة الاعمال العربية والدولية المعاصرة ، الدار الجامعية الاسكندرية ، 2007 ، ص 20

19- 10- فريد محرم فريد ، اتر تطبيق حوكمة الشركات على أداء الشركات ببورصة الاوراق المالية ، ورقة عمل مقدمة لمؤتمر قسم المحاسبة والمراجعة ، جامعة عين شمس ، نوفمبر 2010 ، ص105